الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

14 **شعبان** 1438 –10 **مايو** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

قرار حقوق المرأة ليس لكل النساء

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/602474

شاهر النهاري

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي أمرها حال تقديم الخدمات لها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
وأشارت التوجيهات الملكية إلى دعم هيئة حقوق الإنسان لتتولى بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وضع ما يلزم من برامج تعريفية بالاتفاقيات الدولية، التي انضمت إليها المملكة، وتدشين خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية.
قرار اجتاح معظم حوارات المجتمعات في الأيام الأخيرة، وألهب مواقع التواصل الاجتماعي، بين مؤيد ورافض. وقد سألتني ابنتي الصغيرة عن معاني هذا القرار التاريخي، وعما يمكن أن يغير من العلاقات بين الأب وابنته.
وحقيقة أني شعرت بأهمية النقاش معها، وحري بكل أب حريص على أسرته أن يفعل، فهي بسنها اليافعة تريد أن تفهم، وأنا كمسؤول عن تربيتها أردت أن تصلها الحقائق بمفهومي، وليس عن طريق مواقع التواصل.
أخبرتها أن هذا القرار لا يشمل كل نساء المملكة، ولو أنه يفيد كثيرا منهن، وبالذات من تضررت طوال حياتها بحياة عسيرة، وبإساءات ومنع، وإكراه من أسرة قاسية.
أخبرتها أن هذا القرار غير مطلوب لمن هي مثلها، باعتبار أنها كانت تزاول جميع ما ترغب بمزاولته من خلال علاقات أسرية متينة، وتفاهم، واحترام متبادل بينها وبيننا في المنزل، وخارجه.
لا أظن أن فتاة تعيش وسط أهلها بحب وعقلانية ستقدم على دراسة لا يرغبونها، أو السفر دون إذنهم، ولا أظنها ستغضب يوما وتذهب للسكنى في أحد الفنادق من خلفهم، أو تقوم بأي إجراء يخدش سمعتها وسمعتهم.
القرار يعطي الحرية لمن كانت تعاني من أب أو زوج أو إخوة قساة، لا يسمحون لها بنيل حقوقها، من تعليم، وعمل، وحقوق مالية.
ولكن أغلبية الأزواج والأسر يثقون في النساء، ويعطوهن كامل الحقوق، منذ زمن طويل، ولن يغير القرار عليهم أي شيء.
يا ابنتي، حتى في الدول المتقدمة، والتي تعطي كامل الحقوق للمرأة، هنالك أغلبية ممن يقدسون العلاقات الزوجية والمنزلية، ويتفاهمون مع أبنائهم، فلا يحرمونهم من حقوق، ولا تقوم البنات أو الأولاد بخرق أصول التربية، والأسرة، والمجتمع، مع أن القانون يحميهم.
مثل هذه القرارات، تزيد الأسر قدرة على التواد، والترابط، والمحبة، وتمنع الخروج عن المنطق والتربية السليمة، ولا يمكن أن يكون مسيئا لأصول الأسرة، المحافظة، ولكنه يحمي المتضررات فقط.
سمعنا عن بنات يخرجن عن أصول التربية السليمة، وينزلقن للشر، فيتم عقابهن، وبعد الحبس يرفض أولياؤهن استلامهن من الإصلاحية، ومن هنا تقوم بعضهن بارتكاب جرائم أكبر، ومحاولات للهرب، واللجوء لدول أخرى، طلبا للحماية.
وهذا ما يسيء لنا كمجتمعات؛ ولكن صدور القرار يخفف الوطء على من تمر بمثل هذه الظروف، وربما أنه يجعل الأسرة أكثر حرصا ودراية ورعاية لبناتها، قبل وقوعهن في المحذور.
قرار يا ابنتي لا يطالب كبيرات السن بمحرم، ووكيل لها عند مراجعة القطاعات الحكومية والخاصة، ويصلح الخلل، ولكنه لا يدعو البنت لكسر جدران مملكتها، بين أهل يحبونها، ويرعونها، ويسعون معها للبقاء بنفس القدر من الأخلاق، والترابط، والاحترام المتبادل.

حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ابن جمعة: مطالبتنا بقبول ومصادقة الأنظمة من دون اعتراض واقتناع.. «ظلم»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21774908

الرياض - الحياة

بعد موافقة مجلس الشورى أمس (الثلثاء) على 10 مشاريع لمذكرات تفاهم وأنظمة جاءت من الحكومة، رفع عضو مجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة «نقطة نظام» بعد رفض الأمانة العامة بالمجلس من قبول توصية منه ومن زميله لإجراء تعديلات على القانون الموحد لحماية المستهلك الخليجي، بسبب أنه نظام إقليمي وهو في مرحلة المصادقة، ولا يجوز طلب توصيات عليه، وقال: «إن يُطلَب من الأعضاء القبول والمصادقة على ما لم يقتنعوا به فهذا ظلم، لاسيما على المستهلك»، مطالباً بوضع تعريفات ومواد للاحتكار والمنافسة وارتفاع الأسعار لحماية المستهلك من التجار.

بدوره، تساءل عبدالعزيز النصار: هل مثل هذه الأنظمة والمشاريع الموافق عليها في المجلس الأعلى يجوز التعديلات عليها من المجلس أم هي لـ«المصادقة»؟

فيما ابتدأ اللواء عبدالهادي العمري مداخلته معترضاً على النظام ببيت شعري:

ذهبت من الهجران في غير مذهب

ولم يكُ حقاً كل هذا التجنب

وأوضح العمري أن مواد النظام لحماية المستهلك الخليجي ذهبت إلى معالجة من وقع عليه الضرر، ولكنها لم تتصدَ لمن أوقع الضرر ومن تسبب فيه. وعندما يهتم النظام بإجراءات رفع الضرر عن المستهلك الخليجي فكيف يتناسى من استورد وأدخل هذه السلع المغشوشة إلى بلداننا؟ مشيراً إلى أن بعض التجار وفي غياب الجزاء الرادع يذهب بنسخة أصلية لبعض السلع إلى بعض الدول المصنعة، والتي لا تكترث أصلاً بتصدير الصناعات المقلدة المغشوشة، لعلمها بضعف الأنظمة لدينا في محاربتها، ويطلب هذا التاجر النسخة نفسها مقلدة ومغشوشة، ثم تدخل هذه المواد للعيان مقلدة ومغشوشة!

وقال: «آمل من المجلس بإضافة مادة عقابية رادعة لمن يتسبب في الإضرار بالمستهلك». متسائلاً :لماذا في دول الخليج يكون الغش والتقليد في بعض السلع متاحاً ومشروعاً؟

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن النظام)القانون) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .وطالبت «اللجنة» في توصيتها التي رفعتها للمجلس بالموافقة على مشروع النظام)القانون) الذي يتكون من 37 مادة، وتضمين لائحته التنفيذية المنوه عنها في المادة الثانية من النظام الموحد المستهلك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والحقوق والإجراءات التنظيمية الواردة في المادة الـ32، لتشمل الحق في إعادة السلعة واستبدالها أو استرداد قيمتها خلال فترة محددة من تاريخ شراء السلعة التي لا تتوافر فيها شروط الجودة المطابقة للمواصفات أو الصحة والسلامة.

كما طالبت اللجنة تضمين «اللائحة» الحق في شهادة لصيانة السلع المصنعة لما بعد البيع، ضماناً للجودة وعدم وجود المنتجات غير السليمة في السوق، إضافة إلى الحق في ضمان جميع الالتزامات بحماية المستهلك تحت جميع وسائل الشراء وأنواع البيوع التقليدية والمستجدة في المعاملات التجارية، والعمل على الفصل بين إجراءات عقوبات السجن والغرامات الواردة في المادتين الـ32 والـ20 من النظام، لتمكين الجهة المختصة من تطبيقها ولتنفيذها بمنهجية علمية. ويهدف النظام (القانون) إلى وضع الأطر والأحكام الرئيسة لحماية المستهلك، وذلك بوضع تعريفات دقيقة وشاملة للمستهلك والسلع والخدمات، وإقرار مبادئ عدة لحماية المستهلك، أبرزها ما يتعلق بتعويض المستهلك واستبدال السلع المعيبة أو الخطرة وردّها. كما وسّع النظام من نطاق حماية المستهلك بامتداد المسؤولية للموردين والموزعين والتجار، كما نظم النظام مواضيع الإعلانات التجارية والتخفيضات، ووضع عقوبات صارمة ورادعة لمن يخالف أحكامه.

«العدل» تدرّب 31 ألف موظف في تنمية الموارد البشرية»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21774904

انخرط حوالى 31 ألف موظف في وزارة العدل في برنامج «الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية»، وتعد الوزارة من أكثر الأجهزة الحكومية لناحية عدد الموظفين الذين طبق عليهم البرنامج في مرحلته الأولى. ونفذت الوزارة مبادرات عدة في مجال التخطيط للتعاقب الوظيفي، وإدارة الأداء، والتدريب وتطوير القيادات، والتواصل الداخلي، والسلامة في مواقع العمل، وتخطيط القوى العاملة، واستقبال الموظف الجديد.

وتقدم الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية في الوزارة 178 خدمة إلكترونية للموظفين، ويسعى نظام الموارد البشرية إلى تحقيق رضا الموظفين، إلى جانب نشر الوعي حول برنامج «الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية» ومراجعة وتطبيق النماذج المعتمدة من وزارة الخدمة المدنية، وكذلك وضع خطة لإدارة التغيير في الوزارة.

وقامت الإدارة في هذا المجال بتنمية المعلومات لدى الموظفين في ما يتعلق بـ«رؤية المملكة 2030»، وبرنامج «التحول الوطني «**2020**، وتهيئة الموظف الجديد للاندماج في بيئة العمل بتوفير الوسائل التي تعينه على ذلك.

تعليم المدينة: سنحاسب المفرط في حادثة سقوط طالب من الدرج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592708

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أصدرت إدارة تعليم المدينة المنورة بيانا إلحاقياً حول حادثة سقوط طالب من درج الطابق الثاني لمدرسة ابتدائية، أكدت فيه بأنها لن تتهاون في محاسبة كل من يثبت تفريطه أو تهاونه في تأدية واجباته الرقابية والإشرافية، وأن تصميم المبنى معتمد في كافة مناطق المملكة، كما أنها ستعلن النتائج بشفافية حال انتهاء التحقيقات، جاء في نص البيان: "إلحاقاً إلى بياننا السابق والمتعلق بحادثة سقوط الطالب أحمد بن تويشبيكوف نوركلين والذي يدرس بالصف الأول بمدرسة محمد بن علي القشيري الابتدائية لتحفيظ القرآن، الملحقة بمدرسة حسان بن ثابت الابتدائية، أثناء الانصراف، مما أدى إلى وفاته - يرحمه الله-، وما تناقلته بعض وسائل التواصل لمقطع الفيديو الذي يظهر سقوط الطالب والذي تم تداوله على نطاق واسع، وعليه تود إيضاح التالي :

حظيت هذه الحادثة باهتمام ومتابعة كبيرين من وزارة التعليم والجهات المختصة، كما تود الإدارة الإيضاح بأن مبنى المدرسة من المباني المصممة للخدمات التعليمية، علماً بأن هذا النموذج معتمد في كافة مناطق المملكة ولم يرد للإدارة أي ملاحظات عليه من جهات حكومية، قامت الإدارة بتكليف فريق متخصص للوقوف على هذه الحادثة وإعداد تقرير حول ملابساتها، تحت إشراف إدارتي المتابعة والقضايا، وذلك تزامناً مع قيام الجهات الأمنية المعنية بالتحقيق في هذه الحادثة، وقد صدر التقرير الأولي للجنة وتم رفعه للإدارة القانونية، تؤكد الإدارة بالمنطقة بأن من أولوياتها إيجاد بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للتعلم تتوفر بها كافة وسائل السلامة، وأنها في الوقت نفسه لن تتهاون في محاسبة كل من يثبت تفريطه أو تهاونه

في تأدية واجباته الرقابية والإشرافية والتي تؤثر على سير العملية التعليمية، والتقيد باتباع ما يكفل سلامة الطلاب في المدرسة، كما تؤكد الإدارة بأنها ستقوم بإعلان نتائج التحقيق حول هذه القضية حال الانتهاء منها."

مركز الملك سلمان للشباب يبرز فرص الشباب في رؤية 2030

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592909

لرياض- مفضي الخمساني

تبدأ اليوم أعمال "الشباب والفرص في رؤية 2030"، الذي ينظمه مركز الملك سلمان للشباب، في «مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية» بمدينة الرياض، ويستهدف فئة الشباب في المملكة، لاسيما طلاب وطالبات الجامعات منهم، و المبتعثين بالخارج. ويتضمّن الملتقى خمسة محاور رئيسية، تركز على هدف رئيس يتمثل في تبسيط مفهوم «رؤية المملكة 2030 «بأسلوب يتناسب وعقلية الشباب وطريقة تفكيرهم، بما يضمن فهمها بشكل دقيق، والتعرف على الفرص المتاحة لهم وكيفية مشاركتهم في توليدها واستثمارها وإنتاجها، فيما سيشهد الملتقى مشاركة ثلاثة من الوزراء، الذين سيشرفون جلسات الملتقى وإثراء محاوره وحواراته. وأوضح المدير التنفيذي لـمركز الملك سلمان للشباب رئيس اللجنة المنظّمة لملتقى «الشباب والفرص في رؤية 2030«، هاني بن مقبل المقبل، أن الملتقى يأتي بعد مرور سنة كاملة على انطلاق رؤية **2030**، وبناء على مبادرة سابقة قام بها المركز فيما يخص برنامج التحول الوطني، انطلاقا من دور المركز فيما يخص قطاع الشباب بصفتهم العمود الفقري للمملكة بنسبتهم العالية في المجتمع، التي أكدت دراسات إحصائية أنهم يشكلون **70%**من عدد السكان. ونوه بدور القطاعين العام والخاص في هذا الصدد، مشيراً إلى ضرورة مشاركتهما في التحفيز والتعريف بالرؤية، خصوصاً وأن "رؤية المملكة 2030" تستهدف مختلف القطاعات بشكل واضح وجلي، لافتاً النظر إلى المهام التي يتولى مركز الملك سلمان للشباب تنفيذها، والتي وضعت الشباب محور الاهتمام، والمستهدف الأول من مبادرات المركز. وبين المقبل أن الملتقى يعد أول مشروع غير حكومي يخص الشباب و«رؤية 2030»، وهذا ما ينطبق أيضاً على كل البرامج التي تستهدف الشباب ويتبناها «مركز الملك سلمان للشباب«، وأنه سيكون هناك تعاون مع الجامعات في هذا الخصوص سيتم إعلانها في حينه . وأفاد أن الملتقى بدأ العمل فيه بعد نجاح ملتقى فرص الشباب في برنامج التحول الوطني 2020 الذي أقامه المركز في رمضان الماضي وشهد نجاحاً لافتاً، وجاءت فكرة الملتقى الجديد بعد سلسلة من الإجراءات المختلفة لتطوير الفكرة بعد دراسة الحالة العامة لتقديم مبادرة تتماشى وحاجة الشباب في هذا المشروع الوطني الكبير". وأشار إلى الخطط والاستراتيجيات التي تضمنتها بداية مشروع الملتقى، التي اتفق على أن يكون تبسيط «رؤية 2030» هدفاً رئيساً في السنة الأولى من عمر الملتقى، أي بلغة تناسب فكر الشباب واهتماماتهم، لاسيما وهم المكسب الأول والأهم من فعاليات وأعمال الملتقى، إلى جانب التركيز على تعزيز الصورة الإيجابية لـ «رؤية 2030.«

من جهته أوضح مدير الإعلام والنشر بمركز الملك سلمان للشباب، رئيس اللجنة الإعلامية بالملتقى يوسف الهزاع أن الملتقى سيستضيف معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الأستاذ عبدالله السواحة للحديث حول محور التحول الرقمي، فيما سيشارك معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي ومعالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان في جلسة حوارية. وحول تفاصيل محاور الملتقى الخمسة، أبان الهزاع أن المحور الأول سيتناول تعريف الرؤية بشرح وتبسيط الرؤية، ويتحدث فيه معالي مدير جامعة الباحة الدكتور نبيل كوشك، وعضو مجلس إدارة هيئة الترفيه الدكتورة لمى السليمان. فيما يستعرض المستشار في الإعلام والعلاقات العامة الدكتور إبراهيم البعيز، تجارب دولية ناجحة في هذا الجانب، في حين سيركز المحور الثاني على مفاهيم ركيزة العمق العربي والإسلامي، من خلال ما سيقدمه المتحدث في هذا المحور رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات الأثرية الدكتور محمد العتيبي، الذي من المنتظر أن يسلط الضوء على تاريخ الحضارات في الجزيرة العربية .وسيشهد الملتقى مشاركة كل من أمين العاصمة المقدسة الدكتور

أسامة البار، والشيخ صالح المغامسي، ومقدم برنامج "على خطى العرب" الدكتور عيد اليحيى، للحديث عن خدمة ضيوف الرحمن وكرم الضيافة وحسن الوفادة للحجّاج، بينما ستتناول جلسة حوارية الفرص الواعدة في زيادة عدد المعتمرين من 8 ملايين إلى **30**مليون معتمر، ويتحدث فيها الرئيس التنفيذي لشركة جبل عمر للتطوير ياسر الشريف، والكاتب الاقتصادي فضل البوعينين، فيما يسلط المحور الثالث الضوء على الفرص الواعدة في خطط توطين الصناعات العسكرية، ويتحدث فيه المستشار في صندوق الاستثمارات العامة عبدالله بن زرعة. ولفت الهزاع النظر إلى المحور الرابع الذي يتطرق إلى استغلال الموقع الجغرافي للمملكة كمنصة لوجستية لربط القارات، ويتحدث فيه كل من رئيس هيئة النقل العام الدكتور رميح الرميح، ومدير عام الجمارك أحمد الحقباني، والمدير العام للشؤون التجارية والدولية في مجموعة الزامل القابضة مساعد الزامل، والرئيس التنفيذي لمجموعة الطيار عبدالله الداود، فيما سيتناول المدير العام المكلف للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة حسام المدني أبرز مفاهيم قياس الأداء والشفافية والحوكمة في رؤية المملكة 2030، فيما يستعرض وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الدكتور سالم الديني في المحور الأخير يستعرض فرص التطوع ونشاطاته في الرؤية.

الحميدان: برامج لدعم التوظيف وإعانة الباحثين عن عمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523247

قال نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية احمد الحميدان: إن عدد المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قفز من 700 ألف مواطن في 2011 إلى 1.8 مليون مواطن في 2015 وهذا نمو هائل، وتهدف الوزارة في خطة التحول الوطني 2020م إلى خلق فرص عمل لائقة للسعوديين عبر مبادرات خلق الوظائف في القطاع الخاص، وعبر التدخلات المباشرة من الوزارة في هيكلة الأجور.

وبيَّن الحميدان أن نظام «ساند» أسهم بشكل كبير في تحقيق الأمان الوظيفي للسعوديين، ولم يعد خافيًا تسجيل سعوديين برواتب 3000 ريال لسعوديين في نظام التأمينات الاجتماعية لتقل نسبة التقاعد، وبالتالي فنظام حماية الأجور سيحدد العلاقة بين أصحاب العمل والعمال ويكشف محاولة التحايل، مشيرًا إلى أن هيئة توليد الوظائف وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساندة للوزارة في إيجاد فرص العمل.

جاء ذلك خلال الجلسة التي افتتحها الحميدان مساء أمس بملتقى «حوارات تنموية» في دورته السادسة بعنوان «الحماية الاجتماعية في سوق العمل» والتي عقدتها مؤسسة الملك خالد في مقرها بمدينة الرياض.

وأضاف الحميدان: إن الوزارة وقعت مع هيئة المهندسين لتدريب الطلاب وهم على مقاعد الدراسة وسيستمر هذا البرنامج إلى ما بعد الجانب الهندسي وسيشمل جوانب أخرى مثل التدريب الصحي وغيرها، مؤكدًا أن منصة دروب معنية بشكل كبير بتطوير وتدريب السعوديين على أي نقص في هذا المجال خاصة أنه مجال متطور ومتجدد.

وأشار إلى إطلاق مبادرة جديدة هي «رخصة العمل الحر» من خلال برنامج تسعة أعشار الذي يهدف إلى دعم الشباب السعوديين لممارسة العمل الحر وفق تنظيم يكفل لهم كافة الدعم والتشريعات اللازمة. وتناول الملتقى التحديات التي يعانيها سوق العمل من منظور الحماية الاجتماعية ومناقشة البرامج والسياسات المعنية بتوفير الحماية والتغطية للعاملين عبر تحفيز فرص العمل اللائقة وبرامج دعم التوظيف وإعانة الباحثين عن عمل، والتدابير الوقائية الخاصة بحماية العامل في جميع مراحله الحياتية باحثًا عن العمل وموظفًا وبعد انتهاء خدمته وعند تقاعده، لما لهذه المعطيات من انعكاسات على نمط حياة الأفراد واستقرار المجتمع ومتانته.

وأكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد، في كلمة لها في بداية الملتقى، أن المملكة شهدت تغييرات ملهمة طالت جميع مرافق الدولة بعد مرور عام من رؤية المملكة 2030 وأثّرت هذه التغييرات على نمط الحياة في المجتمع.

وشدّدت سموها على أهمية تناول القضايا التي يعاني منها سوق العمل في القطاع الخاص من زاوية مختلفة وغير تقليدية، لافتة النظر إلى أن سوق العمل في المملكة يواجه الكثير من التحديات.

بدوره أشار مستشار وزير العدل الدكتور عبدالله العبداللطيف إلى وجود 25 مبادرة لدى وزارة العدل ضمن خطط التحول الوطني ورؤية 2030م ومن أهمها تصميم نموذج حديث للمحكمة العمالية، وإنشاء مركز التحكيم العمالي وهو أحد الأساليب الوقائية لحماية منسوبي العمل وهو جاهز للإطلاق.

وأضاف: إن إدارات التسوية العمالية في مكاتب العمل حققت نتائج مبهرة حيث إن 65% من القضايا انتهت صلحًا، منوهًا إلى أن عام 1438هـ حقق أرقامًا كبيرة في عدد القضايا المنظورة في المحاكم والتي بلغت حتى الآن 70 ألف قضية، وسبب التزايد في هذه الأرقام هو النظام الجديد الذي فضح التستر التجاري.

من جهته قال رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان: «إن المرأة السعودية يجب أن تأخذ أجرها وحقها بالكامل مساواة بالرجل عندما يؤدي الاثنان نفس العمل بكافة الامتيازات.»

أوضح نائب المحافظ للاستراتيجية والشراكات بهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدكتور عبدالله الصغير أن هنالك توجهًا لدعم الأسر المنتجة لتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قائمة بذاتها، حيث تعد اليوم من البرامج متناهية الصغر ويدعمها بنك التنمية الاجتماعية، مضيفًا: إن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يستوعب أكثر من 55% من القوى العاملة، وأن 19 % من السعوديين يعملون حاليًا في القطاع.

«التنمية الاجتماعية»: 422 مليونا إعانات شهرية لـ 476 ألف معاق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523236

كشف وكيل الرعاية الاجتماعية والأسرة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور نايف الصبحي، أن مجموع ما يقدم من إعانات شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة يبلغ 422 مليون ريال، في حين تبلغ قيمة الأجهزة الطبية المساندة لذوي الإعاقة، سواء كانت إعاقة سمعية أو بصرية أو جسدية 45 مليون ريال سنويا.

وأوضح الصبحي، أن العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من الإعانات والبرامج التي تقدمها الوزارة ممثلة بوكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة يبلغ 475,617 ألف شخص حسب آخر إحصائية.

وأكد على أهمية تقديم كافة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال منهجية جديدة تتوافق مع الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة، وإشراكهم في تقييم الخدمات المقدمة لهم، بهدف الوصول إلى أرقى الخدمات.

«العمل»: إيقاف استقدام أطباء الأسنان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523237

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وقف الاستقدام لوظائف أطباء الأسنان؛ لإتاحة فرص العمل لأطباء الأسنان السعوديين والسعوديات. وقالت الوزارة أمس عبر حسابها في «تويتر»، إن هذا القرار جاء بالتنسيق مع وزارة الصحة، وذلك خلال ورشة العمل المشتركة التي أقيمت صباح أمس بين الوزارتين بحضور وزيري الصحة والعمل والتنمية الاجتماعية، ونوقش خلالها سبل تمكين السعوديين والسعوديات من العمل في القطاع الصحي. ويتوقع أن يسهم القرار في توظيف 3000 خريج طب أسنان سعودي في المستوصفات والمستشفيات الخاصة خلال المرحلة المقبلة. كما ناقشت الورشة تحفيز القطاع الخاص لفتح مقاعد تدريبية وتأهيلية، وتقديم التسهيلات للمنشآت بهدف دعم نمو فرص العمل بالقطاع، إلى جانب توحيد اشتراطات التفتيش والمراقبة بين الوزارتين على القطاع الخاص، وبرامج التدريب والتجسير للعاملين في القطاع الصحي، وتم الاتفاق على تكوين لجنة فرعية بين الوزارتين، لمتابعة وتنفيذ مخرجات الورشة على أرض الواقع، فضلًا عن إعداد دراسة تفصيلية لخمس سنوات مقبلة عن القطاع الصحي، وإجراء التخطيط المشترك، والتحضير لإعداد برامج تدريبية للسعوديين للعمل في القطاع الصحي.

مختص: القرار حل عاجل لتكدس الخريجين.. ونطالب بدمج الكليات

علق د. إبراهيم العمر المتخصص بالإدارة الصحية قائلاً: إن القرار مناسب رغم أنه جاء متأخرًا، وهو حل عاجل لمشكلة تزايد عدد الخريجين من كليات طب الأسنان الحكومية والخاصة، وطالب بالنظر بعدد كليات الأسنان الحكومية والخاصة، وإمكانية دمجها لتخريج عدد يناسب سوق العمل. وقال إن ذلك يمهد الطريق نحو خصخصة القطاع الصحي حسب رؤية السعودية 2030، ويمهد الطريق، ويؤهل الأطباء السعوديين للعمل والتكيف مع القطاع الخاص، وأكَّد أنَّها فرصة لتوطين وظائف أطباء الأسنان بالقطاع الخاص في ظل شحّ وظائفهم.

الأحوال المدنية لـ المدينة : تصحيح أوضاع 2.5 مليون سوري ويمني

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523229

أحمد علي - جدة

كشف محمد الصرامي مدير عام الشؤون القانونيَّة بالأحوال المدنيَّة، بوزارة الداخليَّة، عن تصحيح أوضاع ما يقارب من نصف مليون يمني، ومليوني سوري، مع توفير كل سبل العيش الكريم لهم، خاصة في قطاعي التعليم والصحة. وأشار إلى أنَّ المملكة تعتبر اللاجئين وافدين، وتعاملهم في القضايا الأساسيَّة معاملة السعوديين، لافتًا إلى تقديم خدمات التعليم والصحة لهم بالمجان، مع تسجيل كل الوقوعات المتعلِّقة بالزَّواج والميلاد لهم. ولفت في تصريحات خاصَّة لـ«المدينة» بالقاهرة على هامش أعمال الاجتماع الثالث لعمليَّة التشاور العربيَّة الإقليميَّة حول الهجرة، بمقر جامعة الدول العربيَّة إلى دور المملكة بمساعدة اللاجئين، وما يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة، بالتعاون مع منظمة الهجرة الدوليَّة، في مناطق

النزاع لتخفيف معاناة المتضررين، ولاسيما في اليمن وسوريا. ووفقًا لمصدر مسؤول بوزارة الخارجيَّة، فإنَّ المملكة في مقدمة الدول الداعمة للشعب السوري، واستقبلت منذ اندلاع الأزمة ما يقارب المليونين ونصف المليون سوري، وحرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين، أو وضعهم بمعسكرات لجوء؛ حفاظًا على كرامتهم وسلامتهم، ومنحت لمن أراد البقاء الإقامة النظاميَّة أسوة ببقية المقيمين، وتجلى الدعم بوضوح في الأمر الملكي الصادر في عام 2012، والذي اشتمل على قبول الطلبة السوريين الزائرين بمدارس التعليم العام، وقد وصل عددهم إلى 100 ألف طالب، وأشار إلى أن قيمة المساعدات الإنسانيَّة للأشقاء السوريين بلغت نحو 700 مليون دولار.

«الشورى" يطالب بتضمين الحماية من الاحتكار في نظام المستهلك الخليجي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523227

يكشفُ وزيرُ الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف الشيخ صالح آل الشيخ، عددًا من الملفات لأعضاء مجلس الشورى في جلستهم اليوم المخصَّصة لمناقشة الملفَّات الهامَّة، والمعوّقات التي تواجه الوزارة، وأبرز الحلول التي تقدِّمها لمواجهة تلك المشكلات. فيما طالب عددٌ من أعضاء الشورى في جلسة أمس، بتضمين الحماية من الاحتكار في النظام الموحَّد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون الخليجي، مشيرين إلى أنَّه أغفل الحديث عن الجودة، وعقوبات مَن يُدخل السلع المقلَّدة للسوق.

ويأتي حضور الوزير رغبةً من المجلس في مناقشة أداء الوزارة، وخططها، ورؤاها المستقبليَّة لتطوير الخدمات التي تقدمها، والارتقاء بها، وذلك انطلاقًا من دور الشورى في دعم الأجهزة الحكوميَّة وتطوير أدائها، ودوره في دعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة، وتأكيدًا على الدور التكاملي بين المجلس والأجهزة التنفيذيَّة للدولة.

وعلمت «المدينة» أنَّ من أبرز الملفَّات تفعيل الرقابة المجتمعيَّة على المساجد، من خلال تطبيقات إلكترونيَّة للإبلاغ عن التجاوزات لتعليمات وزارةِ الشؤون الإسلاميَّة ولوائحها، وأيضًا المطالبة بزيادة الاعتمادات الماليَّة السنويَّة المخصَّصة لمكافآت الأئمة، والخطباء، والمؤذِّنين، وخدم المساجد، وأعمال الوزارة في المجال الدعوي في الداخل والخارج، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي بما ينسجم مع برنامج التحوُّل الوطنيّ، ورؤية المملكة 2030.

واستغرب عددٌ من أعضاء الشورى أمس، عند مناقشة مشروع النظام الموحَّد لحماية المستهلك لدول الخليج العربيَّة أن النظام خلا من أيِّ مواد لحماية المستهلك من الاحتكار، أو من عقود الإذعان.

وقال عضو المجلس عطا السبتي: إنَّ النظام لم يقدِّم أيَّ مادة تحمي المستهلك من عقود الاحتكار، كما أنَّ النظام يجب أن يتضمَّن موادَّ فيما يخصُّ حماية المستهلك.

ومن جانبه قال عضو المجلس فهد بن جمعة: إنَّ التعريفات في النظام غير دقيقة، حيث إن هناك تعريفًا للرغبة، ولا يوجد تعريفٌ للشبع، كما أنَّ التعريفات في المادة الأولى غاب عنها تعريف الممارسات الاحتكاريَّة، وأنه يجب تعريف الاحتكار.

مقترح حماية كاملة لمبلغي الرشوة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303084&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 10-05-2017 1:37 **AM**

علمت «الوطن» من مصدر مطلع، أن هناك مقترحا تتم دراسته يهدف إلى تعديل بعض مواد نظام مكافحة الرشوة، لتحقيق ما أسمته المصادر «حماية كاملة» للمبلغين عن جرائم الرشوة التي يقع فيها بعض الموظفين العاملين بالقطاعات المختلفة سواء أكان المبلغ مقيما أو مواطنا أو موظفا، وذلك بعد أن تم رصد شكاوى لحالات تعرضت للمضايقات بعد قيامهم بالإبلاغ عن جرائم رشوة إلى جانب التحقيق معهم كأطراف في القضية المبلغ عنها.

1800قضية فساد

كشف المصدر، أن عدد قضايا الفساد المالي والإداري التي تلقتها الجهات المسؤولة بلغ نحو 1800 قضية فساد إداري ومالي، تتضمن الرشوة، وشملت تلك البلاغات موظفين يعملون بالقطاع الحكومي تم القبض عليهم والتحقيق معهم عبر الجهات المختصة وبعد ذلك تم تحويلهم إلى الجهات القضائية لمحاسبتهم. وأكد المصدر، أن نظام الرشوة تضمن أن كل من قام بالتبليغ عن جريمة رشوة ولم يكن راشيا أو شريكا أو وسيطا يمنح مكافأة مالية لا تقل عن 5 آلاف ريال ولا تزيد عن نصف قيمة المال في الجريمة المبلغ عنها.

تفعيل الحماية

أوضح المحامي نواف المطوع لـ«الوطن»، أن نظام مكافحة الرشوة الحالي يحتاج إلى تفعيل حماية حقيقية المبلغين عن حالات الرشوة المختلفة، مؤكدا أن القضايا الأكثر التي تقع فيها جرائم الرشوة هي استغلال النفوذ وما ينتج عنها من رشاوى وغيرها، وقال «هناك مبلغون كثر تضرروا من التبليغ عن الفساد وهنا أمر مهم يجب تداركه وهو فقد الثقة لدى المبلغين في تلك الجهات التي لا تحمي أسماء المبلغين عن شبهات الفساد وهذا يتطلب معالجة عاجلة وإثبات آثارها كي تعود ثقة الناس في الحماية.»

حالات يطبق فيها نظام الرشوة

كل موظف أخذ مالا أو طلب لنفسه أو لغيره أو قبل عطية لتسهيل معاملة من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن 10 أعوام وغرامة مليون ريال.

كل موظف امتنع عن أداء عمل من أعماله إلا بأخذ مال له أو لغيره أو يزعم أنه من أعماله وظيفته ولو كان هذا الامتناع مشروعا يعد مرتشيا ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها سابقا.

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ مالا أو عطية فيعاقب على ذلك ولو كان ذلك بدون اتفاق سابق يعد مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة السابقة.

كل موظف عام أخل بواجبات وظيفته بأن قام بعمل أو امتنع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعد في حكم المرتشي ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي يعد مرتشيا.

14ألف زيارة لمستشفى الأمل خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303093&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 10-05-2017 12:42 AM

استقبلت العيادات الخارجية بمستشفى الأمل بجدة خلال العام الماضي 2016 (13942) زيارة، بينما استقبل قسم الطوارئ بالمستشفى 2653 زيارة خلال نفس الفترة، وبلغ عدد الخدمات الطبية المساعدة (53455) فحصا مخبريا، بالإضافة إلى (2260) أشعة تشخيصية، بينما بلغ عدد خدمات علاج الإدمان المساعدة (26064) جلسة نفسية لقسم علم النفس الإكلينيكي، في حين بلغ عدد الخدمات الاجتماعية المقدمة (16415) خدمة اجتماعية. وبلغ عدد زيارات قسم الرعاية الممتدة من المرضى الذين أكملوا البرنامج العلاجي (4919 زيارة)، وهؤلاء أقل عرضة للانتكاسة.

فحص عشوائي لنزلاء وعاملي سجون الشرقية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=303073&CategoryID=5

الدمام: مبارك آل مشاري 10-05-2017 12:25 AM

كشف المدير العام لسجون المنطقة الشرقية، اللواء مساعد الرويلي، اتخاذ تدابير جديدة في الحد من تهريب الممنوعات داخل السجون، خلال استخدام أجهزة الكشف عن المعادن، وأجهزة إكس راي حديثة، أسهمت في الفترة الأخيرة في تقليص نسبة التهريب بهذا المجال، مؤكدا تنظيم فحص طبي دوري -وبشكل عشوائي ومفاجئ- على السجناء والأفراد العاملين في السجون، تم خلاله رصد حالات معينة متعاطية للمخدرات.

وأشار في تصريح صحفي خلال افتتاحه لأول معرض في مجمع تجاري لبيع منتجات النزلاء والنزيلات في مجمع الراشد بالخبر، أمس، والذي جاء ضمن برامج لجنة تراحم لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بالمنطقة الشرقية، إلى الانتهاء من نسبة 80 % من أعمال إصلاحية الدمام التي تعد الأولى من نوعها كنموذج عالمي بالمنطقة، بعد أن وجّه أمير الشرقية الأمير سعود بن نايف، بسرعة إنجازها وتسهيل كل الصعوبات، مضيفا أنها تتضمن 28 موقعا تدريبيا، وعنابر متعددة، تتميز بأفضل المواصفات والمقاييس، والتي يتوقع نهاية العمل في هذا المشروع خلال 6 أشهر.

من جانبه، أوضح المدير التنفيذي لتراحم الشرقية، الدكتور يوسف الراشد، أن هذا هو المعرض الدائم لمنتجات السجون، كأول معرض من نوعه في المنطقة يعرض منتجات النزلاء والنزيلات، مبينا أن تراحم أخذت على عاتقها توفير المشاريع ذات الاستدامة المالية، والتي ترتبط بتنمية النواحي المهنية للسجناء والسجينات، وتوفر لهم مصادر دخل دائمة من إنتاجهم داخل السجن، فتعاونت مع المديرية العامة للسجون، وبرعاية وتمويل من مركز الزامل لخدمة المجتمع، لإنجاح هذا المشروع.

من جهته، أكد ممثل مركز المسؤولية المجتمعية، مساعد الزامل، أن المركز يسعى إلى دعم المبادرات النوعية، لا سيما فيما يتعلق بدعم الأسر المنتجة، ومنها مشاريع السجون.

مسؤولون حكوميون: نظام "ساند" والمادة الـ77 استُغلا سلبيًّا من البعض.. وإطلاق "رخصة العمل الحر"

خلال لقاء "حوارات تنموية".. وعدد المسجلين بالتأمينات يقفز إلى 1.8 مليون مسجل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
https://sabq.org

أكد مسؤولون حكوميون أهمية ترشيد القبول، والتركيز على التخصصات النوعية التي يحتاج إليها سوق العمل، مشيرين إلى أن نظام "ساند" والمادة الـ77 استُغلا بشكل سلبي من البعض، وأنهما ساهما في حماية سوق العمل.

وأضافوا خلال لقاء "حوارات تنموية"، الذي نظمته مؤسسة الملك خالد الخيرية، واستضاف نائب وزير العمل ونائب وزير التعليم ومستشار وزير العدل ونائب محافظ هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية، بأن عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية قفز خلال 4 سنوات من 700 ألف إلى 1.8 مليون مسجل.

وقال نائب وزير العمل أحمد الحميدان: إن من الأدوار الرئيسية التي تقوم بها وزارة العمل هو هيكلة السوق الحالية، وهل هي قادرة على خلق فرص عمل أم لا، من خلال توفير الصحة والسلامة المهنية. مشيرًا إلى أن عدد المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قفز من 700 ألف مواطن في 2011 إلى 1.8 مليون مواطن في 2015.

وبيَّن أن نظام "ساند" أسهم بشكل كبير في تحقيق الأمان الوظيفي للسعوديين، وأيضًا لم يعد خافيًا تسجيل سعوديين برواتب 3000 ريال في نظام التأمينات الاجتماعية؛ لتقل نسبة التقاعد المقتطعة؛ وبالتالي فنظام حماية الأجور يهدف لتحديد العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، وكشف محاولة التحايل. مشيرًا إلى أن هيئة توليد الوظائف وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساندتان للوزارة في إيجاد فرص العمل.

وأشار الحميدان إلى إطلاق مبادرة جديدة، هي "رخصة العمل الحر"، من خلال برنامج تسعة أعشار، الذي يهدف إلى دعم الشباب السعوديين لممارسة العمل الحر وفق تنظيم يكفل لهم الدعم والتشريعات اللازمة كافة. مؤكدًا أن القضاء ووزارة العدل هما المعنيان بالدرجة الأولى بحل المشكلات الخاصة بأرباب العمل والعاملين، وأنهم لا يستطيعون التدخل، وذلك في إجابة عن طول أمد التقاضي في بعض الخلافات العمالية.

وقال نائب وزير التعليم، الدكتور عبد الرحمن العاصمي: تسعى الجامعات إلى تطوير المخرجات، ليس فقط عبر البرامج الأكاديمية، ولكن عبر العديد من المجالات، مثل الدورات التدريبية وأيام المهنة التي تقيمها أغلب الجامعات، وأيضًا المهارات الأساسية والحياتية المهمة لتأهيل طالب العمل". مشيرًا إلى إطلاق مركز تطوير مهني، يهدف إلى تطوير وتقييم البرامج التدريبية الحالية، وسيكون نقلة نوعية؛ إذ سيتم التدريب بطريقة احترافية.

وأضاف: مبدأ التعلم مدى الحياة العالمي موجود لدى الوزارة، وتعمل عليه، وهو يرتبط أكثر بمؤسسات العمل. مشيرًا إلى أن كل طلابنا يخضعون إلى تدريب أثناء الدراسة، وتتفاوت النسب، مثل الطب والهندسة والقانون والتوعية، وغيرها.

وبيَّن أن الجامعات السعودية تتعاون مع الجمعيات الخيرية، مثل جمعية إنسان وغيرها في قبول منسوبيها في بعض التخصصات المهمة التي يحتاج إليها سوق العمل. مشيرًا إلى توجه الوزارة الجديد في ترشيد القبول، والتركيز على التخصصات النوعية.

وأكد الدكتور عبد الله العبد اللطيف مستشار وزير العدل أن التعويض عن الفصل التعسفي غير واضح، وأن المادة الـ77 قد تُستغل من قِبل بعض أرباب العمل بشكل سلبي، لكنها إيجابية لحماية سوق العمل. مشيرًا إلى وجود 25 مبادرة، من أهمها تصميم نموذج حديث للمحكمة العمالية، وإنشاء مركز التحكيم العمالي، وهو أحد الأساليب الوقائية لحماية منسوبي العمل، وهو جاهز للإطلاق.

وأضاف: حققت إدارات التسوية العمالية في مكاتب العمل نتائج مبهرة؛ إذ حققنا 65 في المائة من القضايا، وانتهت صلحًا. مشيرًا إلى أن عام 1438هـ حقق أرقامًا كبيرة في عدد القضايا المنظورة في المحاكم، التي بلغت حتى الآن 70 ألف قضية. وسبب التزايد في هذه الأرقام هو النظام الجديد الذي فضح التستر التجاري.

وبيَّن أنهم أخذوا بتجارب الإمارات وسنغافورة والصين في جانب الخلافات العمالية؛ ففي الصين مثلاً 90 في المائة من القضايا العمالية تحل صلحًا؛ والسبب هو إدراج إحصائيات في ملف القضايا بما تم من الجمعيات العمالية ودورها في الحد من الخلافات وحلها.

وقال رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان: إن المرأة السعودية يجب أن تأخذ أجرها وحقها بالكامل مساواة بالرجل عندما يؤدي الاثنان العمل نفسه بالامتيازات نفسها، إضافة إلى أهمية فتح المجال لعمل المرأة. مشيرًا إلى أحقية الفئة المهمشة، وهم ذوو الاحتياجات الخاصة.

وبيَّن أن بعض أصحاب العمل استغلوا المادتين الـ77 والـ78 لمصلحته الشخصية للتخلص من الموظفين السعوديين في كل الظروف، إضافة إلى استغلال متنفذين من الوافدين في القطاع الخاص لهاتين المادتين لاستبعاد المواطنين من الوظائف؛ وبالتالي فإن هاتين المادتين - للأسف - خدمتا أصحاب العمل، ولم تخدما الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.

وأوضح نائب المحافظ للاستراتيجية والشراكات بهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدكتور عبدالله الصغير، أن ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بدأت بالانتشار، ضاربًا المثل بعربات الغذاء المتنقلة، التي أصبحت عامل جذب لكثير من السعوديين، بدلاً من التوظُّف بالمطاعم.

وأشار إلى أهمية دعم النساء في مشاريع ريادة الأعمال النسائية التي تتبناها الهيئة، وأن هناك توجهًا لدعم الأسر المنتجة لتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قائمة بذاتها؛ إذ إنها تعد اليوم من البرامج متناهية الصغر، ويدعمها بنك التنمية الاجتماعية.

وأضاف بأن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يستوعب أكثر من 55 في المائة من القوى العاملة، وأن 19 في المائة من السعوديين يعملون حاليًا في القطاع. مقدمًا حلولاً بعدم استغلال ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل برامج العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية وبرامج التمكين بضوابط محفزة، فيها كثير من الفرص.

وطرحت مؤسسة الملك خالد ورقة عمل في ملتقى حوارات تنموية السادس، الذي حمل عنوان "الحماية الاجتماعية في سوق العمل"، أوضحت فيها ضعف برامج التعليم والتدريب الموجهة للشباب السعودي؛ إذ إن 1 من كل 5 من الشباب بين سن 15-24 سنة خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب.

وأشارت إلى معاناة سوق العمل السعودي من التوطين غير المنتج؛ إذ يتقاضى 45 % من السعوديين في القطاع الخاص راتب 3000 ريال، وهو الحد الأدنى لاستفادة أصحاب العمل من نقاط السعودة في برنامج نطاقات؛ ما يدل على التفريط الواضح في الموارد البشرية الوطنية.

وأضافت الورقة إلى ضعف تكافؤ الفرص بين الجنسين، واستمرار وجود فجوة في الأجور بينهما؛ إذ تضاعفت الفجوة ثلاث مرات من 324 ريالاً في عام 2014 إلى 1077 ريالاً عام 2016م، بنسبة 332 %، في حين تعد الشابات السعوديات من 15-24 سنة الفئة الأكثر تضررًا في سوق العمل؛ إذ بلغت نسبة عطالتهن 71.7 %.

الحياة
AL HAYAT

«تمكين» المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/21772836

هيفاء صفوق

قرار «تمكين المرأة» من الخدمات من دون اشتراط موافقة ولي أمرها، الذي أصدرته القيادة الرشيدة أخيراً، تميّز وتفرّد بالوعي بكل صغيرة وكبيرة، وهو دليل على النظرة الثاقبة والمتوازنة والإنسانية، إذ أنهى تطبيق «القرار «معاناة المرأة التي ولي أمرها إما كبير في السن أو المسجون أو المتعنت في خدمتها، وهو نقلة في الوعي بحقوق الأفراد ومشاركتهم في تحمل مسؤولية أنفسهم.

»تمكين المرأة» هو نيل جميع الخدمات المتاحة لها من دون اشتراط وموافقة ولي الأمر ما لم يتعارض مع الشريعة الإسلامية، إذ إن هناك خلطاً بين العادات والتقاليد وبين حقوق المرأة طالما لم تتجاوز الثوابت الشرعية، وهذا ما التزمت به القيادة الرشيدة وأكدت عليه، ودليل على أن المرأة أثبتت وجودها وكيانها في تحمل مسؤولية نفسها، فأعطت الأنموذج الرائع في مجتمعنا الذي أصبحت فيه المعلمة والطبيبة والمحامية والمديرة والعديد من الوظائف التي أثبتت من خلالها قدرتها على أداء عملها على أحسن وجه، ولنا في ذلك أسماء كثيرة أسهمت وشاركت في بناء المجتمع وجعلت لها بصمة قوية تثبت وجودها، على رغم التحديات التي قابلت بعضهن إلا أننا ما زلنا نسمع قصة نجاح هنا وهناك.

إذاً، المرأة ليست كائناً غريباً، بل هي عماد المجتمع الذي يرتكز عليه وأساسه في كل مكان، سواء أكان في دورها كـ«أم» ربت جيلاً واعياً وكرست حياتها تفانياً لأسرتها، أم أدوار أخرى أسهمت فيها كالدراسات والبحوث العلمية على مستوى العالم، إذ لفتت أنظار العالم لها كامرأة سعودية ذكية ومجتهدة وعملية تواكب كل التطورات العلمية.

لا نحتاج اليوم أن نستعرض دورها وكيف أثبتت وجودها بإصرار، ربما كانت تحتاج إلى القليل من الإنصاف في إعطائها حقوقها.

السماح للمرأة بالحصول على خدماتها سيفتح لها مجالات عدة وستمارس ما ترغب به سواءً في إكمال التعليم أم تسهيل إجراءاتها القانونية، ولن يقف أحد في منعها من مطالبة حقوقها أو ممارسة العمل. فكم من زوجة لرجل لا يعمل أو مديون أو معوق قامت بأدوارها على أحسن حال، فلم تمد يديها لغريب وفضلت العمل الشريف على اللجوء للآخرين.

من هنا ينهض المجتمع بحسّه للمسؤولية، فلا يرتكن لضعف ولا ليأس، مثال على ذلك مشروع الأسر المنتجة الذي أصبح اليوم يعول الكثير من الأسر، فقط عندما وثقنا بالمرأة وسمحنا لها بالقيام بأعمالها التي تعرفها، إذ أصبحت الأسر تعيش حياة كريمة مستقلة لا تنتظر الإحسان من أحد، هذا لا ينعكس فقط على الأسرة الواحدة، بل على بقية المجتمع، فلا فرق بين الفرد والمجموعة الكل مكمل للآخر.

هذه القرارات ستمنع وستقلص كل من يتجاوز حدوده في الوقوف أو التلاعب في إعطاء المرأة حقوقها، وسيعطي مبدأ الحزم والجدية في عدم تجاوز أي فرد على الآخر، كما أن من حق المرأة ممارسة عملها أو تعليمها أو ترتيب أولوياتها ومسؤولياتها.

من المهم التوازن بين الحقوق والواجبات ضمن مبادئ وقيم يستند عليها الفرد بالعموم، رجلاً أم امرأة، فالحياة مشاركة ومحبة وتبادل أدوار ومهمات، كل ما نحتاجه الوعي في احترام إنسانيتنا والثقة في الآخر وترك الخوف والجهل من دون المساس بهذه القيم.

مأزق مؤسسة التقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م
http://okaz.com.sa/article/1545630

عبده خال

في الأسبوع الماضي كتبت مقالا عن عجز المؤسسة العامة للتقاعد عن إعادة هيكلة عملها لتلافي (عجزها المالي) إعلان إفلاسها قبل أن تقف أمام مجلس الشورى الذي طالبها بذلك، وكشف عن عجز المؤسسة من اتخاذ قرارات تصحح المسار، فبوجود التأكيدات على أن هناك انخفاضا مستمرا للمركز المالي لحساب التقاعد المدني والعسكري.. ولم تجد مؤسسة التقاعد من حجة سوى تقديم مخاوفها أن تجف الاحتياطات المالية لخزينتها نتيجة عدم التوازن بين المنافع والاشتراكات.
حدث هذا قبل انعقاد الجلسة في مجلس الشورى وبعدها كانت نتيجة النقاش مثيرة وطرحت عددا من الأسئلة.. أولها: كيف يمكن نفاد احتياطات التقاعد؟
ولماذا ظلت المؤسسة صامتة إلى أن وصل الأمر إلى هذا المستوى؟
وأين ذهبت أموال المؤسسة التي يتم استقطاعها من المدنيين والعسكريين بنسب تبقي خزينة المؤسسة متخمة بالأموال، وإذا كان هناك عمل إداري قادر على استثمار تلك الأموال لماذا لم يتم العمل به؟
إذا كانت حجة المؤسسة بنفاد الاحتياط يرجع إلى رفع الحكومة رواتب الموظفين، فهي حجة مردودة كون هذه الزيادة لم تحدث إلا مرة واحدة منذ ثلاثين عاما، فأين كانت ولماذا لم تتقدم إلى الجهات المسؤولة تكشف عن احتمالية عجزها؟
ثم أين هي الأموال الاستثمارية للمؤسسة؟ فهل يعقل أن جميع الإدارات السابقة التي مرت بالمؤسسة لم تستوعب قاعدة (خذ من التل يختل)، وهنا تنشأ المساءلة (حتى ولو كانت بأثر رجعي) لأن نفاد الاحتياط يشير من طرف خفي إلى وجود تجاوز.
وعلى طريقة تقديم بلاغ للمدعي العام أجدني أقدم بلاغا لجميع الجهات الرقابية بأن تقوم (بنخل) السجلات والاستثمارات والحسابات التي تخص مؤسسة التقاعد لاكتشاف إن كان هناك خلل مالي أو إداري، ومحاكمة المقصرين في إحداث هذا الوضع الذي تعيشه مؤسسة التقاعد.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21774865

الرياض www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 شعبان 1438هـ - 10 مايو 2017م

http://www.alriyadh.com/1592839